

Distr.
GENERAL

S/RES/1268 (1999)
15 October 1999

مجلس الأمن



القرار ١٢٦٨ (١٩٩٩)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٠٥٢
المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩١ وجميع القرارات ذات الصلة اللاحقة،
ولا سيما القرارين ١٢٢٩ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، و ١٢٣٧ (١٩٩٩) المؤرخ ٧ أيار/ مايو ١٩٩٩،

وإذ يشير إلى بيان رئيسه الصادر في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/PRST/1999/3) وفي ٢٤ آب/
أغسطس ١٩٩٩ (S/PRST/1999/26)،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بالحفاظ على سيادة أنغولا وسلامتها الإقليمية،

وإذ يكرر الإشارة إلى أن السبب الرئيسي للحالة الراهنة في أنغولا هو عدم امتثال الاتحاد الوطني
للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بزعامة يونس سافيمبي لالتزاماته المقررة بموجب "اتفاقات السلام
(S/22609، المرفق)"، وبروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يعيد أيضا تأكيد أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم والمصالحة الوطنية في أنغولا إلا بالوسائل
السلمية، ويؤكد من جديد في هذا الصدد، أهمية "اتفاقات السلام" وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن
ذات الصلة،

وإذ يعرب عن جزعه من الآثار الإنسانية التي تلحق بالسكان المدنيين في أنغولا من جراء الحالة
الراهنة،

وإذ يرحب برسالة الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١١ آب/أغسطس ١٩٩٩ (S/1999/871)،
وبالرسالتين المشار إليهما فيها والموجهتين إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية أنغولا المؤرخة

٢٦ تموز/ يوليه ١٩٩٩ (S/1999/871، المرفق الأول) ومن الأمين العام إلى وزير خارجية جمهورية أنغولا المؤرخة ٢ آب/أغسطس (S/1999/871، المرفق الثاني)،

وإذ يعيد تأكيد رأيه القائل بأن استمرار وجود الأمم المتحدة في أنغولا يمكن أن يسهم بدرجة كبيرة في تعزيز السلم وتحقيق المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان والأمن الإقليمي،

١ - يأذن بإنشاء مكتب الأمم المتحدة في أنغولا لفترة أولية مدتها ستة شهور حتى ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠ ويضم الموظفين اللازمين لإجراء الاتصالات مع السلطات السياسية والعسكرية وسلطات الشرطة والسلطات المدنية الأخرى، بغرض استكشاف تدابير فعالة من أجل استعادة السلم، وتقديم المساعدة لشعب أنغولا في مجالات بناء القدرات والمساعدة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان وتنسيق أنشطة أخرى؛

٢ - يقرر أنه ريثما تجرى مشاورات إضافية بين الأمم المتحدة وحكومة أنغولا، سيتألف مكتب الأمم المتحدة في أنغولا من عدد يصل إلى ٣٠ موظفا متخصصا من الفئة الفنية، فضلا عما يلزم من الموظفين الإداريين وموظفي الدعم الآخرين؛

٣ - يؤكد أن وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية بالأمم المتحدة ستواصل العمل وستمول بتشكيلها الحالي؛

٤ - يدعو جميع الأطراف المعنية، ولا سيما الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، إلى ضمان سلامة وأمن وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والموظفين العاملين معهم واحترام مركزهم احتراماً كاملاً؛

٥ - يدعو حكومة أنغولا والأمين العام إلى إبرام اتفاق بشأن مركز البعثة في أقرب وقت ممكن؛

٦ - يعرب عن استعداده لاستعراض تشكيل وولاية وجود الأمم المتحدة في أنغولا بناء على توصية يقدمها الأمين العام بالتشاور مع حكومة أنغولا؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أنغولا، بما فيها توصياته بشأن تدابير إضافية يمكن للمجلس أن ينظر فيها بغية تعزيز عملية السلام في أنغولا؛

٨ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

— — — — —